

البرهان القاطع

مجموعة أجوبة
المسائل العقائدية والشرعية

للعالم الرباني الكبير والمرجع الديني الشهير
سماحة آية الله العظمى
الشيخ محمد تقي بهجت الغروي
(دام ظله الشريف)

دار الإيمان



البرهان القاطع

مجموعة أجوبة المسائل العقائدية والشرعية

حقوق الطبع محفوظة

لدار الإيمان

الطبعة الأولى

١٩٩٨ م - ١٤١٨ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

استجازنا القيمون على دار الإيمان للطباعة والنشر - أيدهم الله
تعالى - في طباعة هذه المجموعة من الفتاوى والأجوبة التي حررها
سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد تقي البهجة مد ظله في فترات
متفاوتة ، فأجزأهم ، جزأهم الله خير الجزاء . - ١٤١٨ هـ ق

حضر آيت الله بحجت
ني سلام

البرهان القاطع

مجموعة أجوبة

المسائل العقائدية والشرعية

للعالم الرياني الكبير والمرجع الديني الشهير

سماحة آية الله العظمى

الشيخ محمد تقي بهجت الغروي

(دام ظلّه الشريف)

دار الإيمان

مقدمة

تعد المرجعية الدينية عند الشيعة الامامية ، الموقع الديني العلمي المستمد شرعيته بالاتصال بالإمامة الكبرى المتمثلة بالإمام صاحب الزمان، المهدي المنتظر الموعود (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

هذا الموقع الذي تبوأه بكفاءة المثات من أعيان العلماء الاتقياء الزهاد، المحققين لحقائق الدين، المتبحرين في شتى ميادين العلوم العقلية والنقلية، الجامعين بين أبعاد مراتب العلم والعمل، والمتفانين في سبيل هذا الدين، وتشبيد أركانه والدفاع عنه وصيانتته من كل شك وشبهة، وريب وبدعة، وجهالة وضلالة. وقد امتدت هذه السلسلة الطيبة من هؤلاء الأعاظم الى زماننا هذا، حيث برز جماعة من العلماء ممن جمع هذه الصفات، ومن أبرزهم :

العالم الرياني شيخ الفقهاء والمجتهدين سماحة آية الله العظمى الإمام الشيخ محمد تقي البهجة الغروي مد ظله العالي،

فهو والحق يقال - واحد من أبرز الشخصيات العلمية والاخلاقية في الحوزات العلمية الشيعية، التي تعج بمئات العلماء والمجتهدين، وهو من العلماء الذين أمكنهم الجمع بين مختلف العلوم الشرعية والعقلية.

فالمعروف عن سماحته أنه من الراسخين في علمي الفقه والأصول، وأنه من الأوائل في الرياضات والمجاهدات، لاكتساب الفضائل والملكات الاخلاقية الحميدة، والمقامات الروحية المتعالية .

وهو من الذين جاهدوا في الله، فهداهم سبل العلم النافع المقرون بالعمل الصالح ، وجعل لهم محبة خاصة في نفوس الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية في داخل إيران وخارجها .

ولد دام ظله سنة ١٢٣٤ هجرية في محافظة كيلان في شمال ايران ، وبدأ طلب العلم مبكراً ، ولاحق عليه علامات النبوغ منذ ذلك الحين .

بعد اتمامه شطراً من المراحل الدراسية، هاجر سنة ١٢٤٨ هـ الى مدينة كربلاء المقدسة وله من العمر أربعة عشر عاماً، فتابع دراسته العلمية في مرحلة السطوح في حوزتها العلمية، ثم بعد أربع سنوات (١٢٥٢ هـ) انتقل الى النجف الاشرف ليكمل دراسته، والتحق بحلقات الدرس العليا، المسماة ببحث الخارج في الفقه والأصول، فحضر بحوث المراجع الأعلام آنذاك آيات الله العظام:

- ١- الشيخ محمد حسين النائيني^(٥) (١٢٥٥هـ)
- ٢- الشيخ ضياء الدين العراقي^(٥) (١٢٦١هـ)
- ٣- الشيخ محمد حسين الاصفهاني^(٥) (١٢٦١هـ)
- ٤- السيد ابي الحسن الاصفهاني^(٥) (١٢٦٥هـ)
- ٥- الشيخ محمد كاظم الشيرازي^(٥) (١٢٦٧هـ)

كما شارك في دروس علماء آخرين، لكن اختص بدرس الفيلسوف الكبير آية الله العظمى الشيخ الأصفهاني أكثر من غيره ، وقد كان استاذة هذا (رحمه الله) يتوسم فيه خيراً ويستبشر بمشاركته في حلقة درسه .

والى جانب دروس الفقه وأصوله، اهتم سماحته بدراسة الفلسفة والعلوم العقلية عموماً، فقد درس على الفيلسوف العلامة السيد حسين البادكوبي مجموعة من كتب الفلسفة، منها كتاب «الاشارات» لابن سينا، و«الاسفار» للملا صدر الدين الشيرازي. كما اختار السلوك في دروب العرفان من خلال التزامه بالعارف الشهير صاحب الكرامات والمقامات السيد علي القاضي الطباطبائي التبريزي (١٢٦٦هـ)، وكان يُعدّ من تلامذته المميزين في سلوك

طريق المجاهدة والرياضة والتحلي بالاخلاق الحميدة، والتدرج نحو الوصول الى المراتب العالية من المعرفة بالله تعالى. وهذا أمر يلاحظه كل من يلتقي سماحته مهما قلّت مدة هذا اللقاء.

غادر مدّ ظله النجف الأشرف في سنة (١٣٦٤ هـ) متجهاً الى مسقط رأسه، ثم عرج بعد ذلك الى قم المقدسة، وقد تزامن ذلك مع انتقال المرجع الديني الكبير آية الله العظمى السيد حسين البروجردي المتوفي (١٣٨٠ هـ) إليها، فحضر دروسه العالية فيها حتى وفاة الأخير. وكان مع ذلك مشغولاً بالتدريس وإلقاء المحاضرات العالية المعروفة ببحث الخارج، منذ أول دخوله الى قم قبل أكثر من خمسين سنة. وقد ترى على يديه مجموعة كبيرة من العلماء والمجتهدين.

يقول العارفون منهم والمتخصصون: إن اسلوبه في تدريس الأصول يميل الى الإيجاز وعدم الاطناب، والاكتفاء بالاشارة العابرة إلى آراء الآخرين، مع تكريس الإهتمام بالتعمق في الأفكار الأصولية والتدقيق فيها.

وأما في الفقه فإن اسلوبه سلس للغاية، وله قدرة عالية في مجال الاستظهار العرفي من الآيات والأحاديث، مضافاً الى تحقيقات خاصة في الأدلة والقواعد، الفقهية منها والأصولية.

له دام ظله من المؤلفات :

- ١- كتاب كامل في الأصول ، وهو عبارة عن محاضراته التي كان يكتبها ويلقيها على تلامذته وربما بلغت مجلداتها ستة.
- ٢- شرح كتاب الطهارة والصلاة من شرائع الاسلام.
- ٣- كتاب في الخمس.
- ٤- كتاب الصوم.
- ٥- حاشية على متاجر المحقق الأنصاري.
- ٦- حاشية فارسية على ذخيرة العباد للشيخ محمد حسين الأصفهاني

كتبها لعمل المقلدين، تبلغ عدة مجلدات لاتخلو من الاستدلال.

٧. حاشية على مناسك الحج للمحقق الأنصاري.

٨. رسالة في الأثر .

وغير ذلك في علوم أخرى .

وسماحته يقيم الآن في مدينة قم المقدسة في جوار حرم السيدة فاطمة بنت الإمام موسى بن جعفر^(ع)، الملقبة بالمعصومة^(ع)، ويغلب على حاله صفات الزهد والقناعة، وهو مشغول بالدرس والبحث والإجابة عن أسئلة المراجعين والمستفتين.

أدام الله تعالى ظل مولانا سماحة الشيخ بهجت وجعله هادياً ومناراً للإسلام وأهله.

والحمد لله رب العالمين

رضا النجفي

الحوزة العلمية في قم

المجموعة الاولى



أجوبة المسائل الشامية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين
الطاهرين،

سماحة العلامة المحقق المدقق الورع التقي آية الله العظمى مولانا
الشيخ محمد تقي البهجة مدّ ظله.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد ..

فهذه مجموعة من الأسئلة حارت بعض الألباب في جوابها، لذنا اليكم
في حل معضلها وكشف أسرارها، راجين منكم ادام الله تعالى حراستكم، ومدّ
في أيامكم، التفضل علينا بالإجابة ولو باختصار، ولكم منا عظيم الشكر،
وخالص الدعاء، ومن الله تعالى جزيل الأجر والثواب .

ولا يسعنا سوى الدعاء لكم بطول العمر وحسن العاقبة، والعافية في
جميع أمور الدنيا والآخرة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السؤال:

ما هو حكم ضرب الهامات بالسيوف . في عاشوراء وغيرها . مؤسأة
للإمام الحسين(ع)؟ وولده وأصحابه (رضوان الله تعالى عليهم)؟

الجواب:

بسمه تعالى

لا مانع منه مع عدم الاضرار، لإرادة تفجع المظلومين في ساداتهم على يد الظالمين وقادتهم، اذا لم يستلزم هذا الفصل عنواناً قبيحاً او محرماً، وإلاً فلا يجوز.



السؤال:

على فرض الجواز في السؤال الاول، هل يجوز للولي ضرب طفله الصغير كذلك بنفسه، أو بتقديمه الى الغير ليفعل به ذلك؟

الجواب:

يجوز ذلك مع رؤية صلاحه في الدنيا والآخرة، كما يجوز الاحتجام به مع عدم الضرر والإكراه.



السؤال:

ما حكم قرع الطبول، وعزف الموسيقى، وضرب السلاسل، واللطم على الصدور - المبرح منه وغيره - في مواكب العزاء الحسينية؟

الجواب:

يحرم من الموسيقى ما يحرم في غير هذا المقام - أعني مقام الغناء - وضرب الطبول إن لم يشتمل على مصلحة، فهو مرجوح هنا.



السؤال:

هل هناك من إشكال في السعي مشياً على الاقدام، من مسافات بعيدة جداً الى المشاهد المشرفة، المتعلقة بأهل البيت^(ع)، سواء في ذلك المعصومون منهم وغيرهم؟

الجواب:

ذلك أبلغ في تعظيم المزور وتعظيم مقامه ما لم يلزم ضرر في هذا المشي.

السؤال:

هل يجوز للمكلف أن يزور الأئمة من أهل البيت^(ع)، بأي شيء يبدو له، كما جاز الدعاء كذلك؟

ولو صح ذلك فهل لهذه الزيارة فضيلة الزيارات المنصوصة؟ أو أنه يلزم التقيد بالروايات المأثورة عنهم^(ع)، الواردة عنهم في هذا الشأن؟

الجواب:

يجوز الزيارة بما جرى على اللسان، ووافق القلب مع الصدق والصحة، وإن كان الاحوط الأولى عدم التعدي عن المأثورات عن أهل البيت^(ع)، فإنهم أعرّف بحقهم.



السؤال:

ما حكم الشهادة الثالثة في كل من الأذان والإقامة؟ وما حكم التعمد الى تركها؟ خصوصاً على المآذن وفي الأماكن العامة. مع الأمن من الضرر، وعدم ما يدعو الى التقية؟

الجواب:

الشهادة الثالثة ليست من الأجزاء، بل هي من المستحبات العامة المؤكدة في الموارد التي هما - يعني الأذان والإقامة - من أوضاعها، ولا يجوز فيها قصد الجزئية.

وأماً التعمد الى الترك، بعد اعتياد الفعل في المآذن العامة، أو مع غلبة الشيعة الغالبة، أو في مواضعهم مع عدم التقية من الجاهلين، فهو نقص بعد الكمال.

بل ينتزع منه بعض العناوين المذمومة، بل القبيحة، أو المحرمة مع اعتياد الترك. وأيضاً إن قول: (إن علياً ولي الله خليفة رسول الله صلى الله عليه وآله بلا فصل) مثل الشهادة بالولاية، وكذا قول (إن آل محمد خير البرية) ونحوهما.

السؤال :

كيف صح في الدعاء أن يقال: (بحق محمد وآل محمد^(ص)) ؟ وهل لأحدٍ حقُّ على الله تعالى؟ وما هو؟ وكيف استحقه؟

الجواب:

حقهم عليهم السلام في تفضيلات الله ثابتٌ بجعلٍ لهم منه تعالى، كما جعل تعالى استحقاق الجنة لمن أطاعه، بل جعل غيرها - أي الجنة - في الدنيا أيضاً، (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه ..)^(١).

فحيث أنهم عليهم السلام رضوا بإفناء النفس وما لها لله، فَجَعَلَ الشفاعة المطلقة لهم^(٢) في جميع الامور الممكنة، لا مانع منه ثبوتاً، والدليل عليه قائمٌ - عند أهله - إثباتاً.

وكذلك سائر الحقوق التي جعلها لله لهم^(٣).

وثبوت ذلك في الأدعية غير منكر، والتجنب منه في غير محله، وهو من زيادة الفرع على الاصل.



السؤال :

ما هي الولاية التكوينية المدعاة لأهل البيت^(ع)؟ وما الفرق بينها وبين الولاية التشريعية؟

وهل يلزم من القول بالولاية التكوينية شبهة التعطيل؟

ولمن هذه الولاية ثابتة؟ وهل تعم غير المعصوم؟

وهل يمكن لمن هي ثابتة له أن يتصرف في قلوب البشر؟ وإذا أمكنه ذلك

هل يقع منه؟ ومتى يصح وقوعه؟

وهل هناك منافاة بين أعمال هذه الولاية كذلك، وبين كون الانسان

مختاراً أم لا؟

وما معنى قوله تعالى: «سبحان ربي هل كنت إلا بشراً رسولا»؟

(١) سورة الطلاق/ الآية (٢ - ٣).

الجواب:

لا مانع من وساطة مثل جبرائيل (ع) وميكائيل (ع) في أمور خاصة في عالم الاسباب، فكذا الانبياء (ع) والاوصياء (ع)، لا مانع من جريان الامور بإذنهم وامضائهم ليلة القدر، ونحو ذلك، ولا مانع من هذا الامر ثبوتاً، والدليل عليه قائم عند أهله اثباتاً .

والولاية التشريعية مربوطة بالاحكام الشرعية الجعلية،

والولاية التكوينية مربوطة بسائر المقدرات الخارجية غير الجعلية،

ولا يلزم التعطيل منها كما لا يلزم في وساطة الملائكة .

وثبوت الولاية الكاملة الكلية لغير المعصوم ممنوعة عقلاً .

وأما كون الانسان مختاراً ، فلا ينافي أقدرية بعض أفراد البشر بالنسبة

الى البعض الآخر .

وأما فعلية القدرة، فلا كلام فيها في المعصوم، وأما غير المعصوم فالله

تعالى غالب، وله أن ينصر المظلوم لمصلحة، وأن لا ينصر لمصلحة علم بها. كما

وقع ذلك كثيراً .



السؤال :

ماذا يقول مولانا دام ظله في ما هو شائع على كثير من الألسنة -

والظاهر أنه موجود في الروايات أيضاً - من أن الله تعالى خلق الكون من

أجل خمسة أشخاص، أو ثلاثة، أو واحد، هو النبي صلى الله عليه وآله؟

ما فلسفة هذا الامر؟ وهل هناك ما يقتضي هذا الشيء في العقل؟ وهل

الروايات الدالة عليه صحيحة، خصوصاً حديث الكساء؟

الجواب :

خَلَقَ اللهُ الجن والإنس للعبودية، يستلزم الخلق لأفضل العابدين

وأتباعهم، ولا شك فيه .



السؤال :

ما معنى قوله عليه السلام في الزيارة الجامعة: «بكم بدأ الله وبكم يختم، وبكم ينزل الغيث .. إلخ»؟

الجواب :

كون الانبياء^(ع) والاصياء^(ع) هم السبب الأعظم، يستلزم كون فتح الامور وختمها بوساطتهم.



السؤال :

هل إن المعصومين^(ع) قد عصمهم الله تعالى نتيجة لجهدهم وجهادهم في سبيل الله، من باب «والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا»؟ أم أن الله تعالى عصمهم ابتداءً؟

وعلى الاحتمال الأول، هل يحكم عليهم بالعصمة من أول أمرهم حتى في فترة المجاهدة هذه؟ وهل يكون العلول قبل علته؟

وعلى الاحتمال الثاني، كيف تدفعون شبهة الجبر في المقام؟ وأي فضل لمن عصمته من الله تعالى بدون اكتساب؟ وما وجه تخصيصه بها دون غيره من الانام؟
أم أن هناك احتمالاً آخر ترونه في المقام؟ أفيدونا مأجورين.

الجواب :

إعطاء ملكة العصمة للبعض، منوط بالمصالح المحققة لديه تعالى، ومنها ما يعلمه من الوفاء بالعهود السابقة، في بعض الأفراد دون بعض. وليست العصمة مانعة عن الاختيار، بل هي ملكة كاملة من العدالة، يستقبح معها صاحبها العصيان، ويراه كأفعال المجانين، وهي ليست غير اختيارية من العقلاء.



السؤال :

هل يصح التوسل بغير الله تعالى ما دام الانسان قادراً على التوسل به تعالى؟
وما الغرض او الفائدة المترتبة على ذلك؟

الجواب :

نعم، يصح التوسل بغير الله تعالى، وذلك لإظهار مقام المتوسل به عند الله، وزيادة قربه منه تعالى.
وأيضاً فإن الحاجة الى المحتاج، تكشف عن شدة الحاجة الى المحتاج اليه، وهو الله تعالى.



السؤال :

هل لمن يخاطب المعصوم، ويطلب منه حاجةً ما، ان يخاطبه بالتشفع له الى الله تعالى في طلبها وتحقيقها، فليس له أن يطلب منه مباشرةً - وهو ميتٌ - أن يقضي له حاجته؟ أم أن الأمر ليس كذلك؟
وإذا جاز كل من الأمرين، فأى الاحتمالين أقرب الى الرجحان؟

الجواب :

إذا كان المقصود من طلب الحاجة هو الاستشفاع، او العمل بإذن الله تعالى، فلا فرق في التعبير عنه بقولنا (افعل) أو (اشفع).



السؤال :

ما مستند دعاء التوسل المعروف، الذي يقرأ في ليالي الاربعاء عادة؟ وما مدرك استحبابه؟ هل هو نص خاص أم عام؟ وما وجه التخصيص بهذه الليلة دون غيرها؟

وهل صحيح ما قد قيل أو يقال من أن هذا الدعاء من إنشاء المحقق نصير الدين الطوسي أعلى الله مقامه الشريف، أو غيره من العلماء؟

الجواب :

وقت التوسل هو وقت دعاء، ووقت الدعاء هو وقت الاحتياج، وتذكر الاحتياج.

وبعض الأزمنة والأمكنة أولى في طلب الحاجة والتوسل من بعضها الآخر، وأدعية التوسل منها ما أثر عن المعصومين^(ع)، ومنها ما أنشأه غيرهم، وللداعي أن يدعو بما شاء، ويتوسل بما شاء، مع الصحة، وإن كانت تبعية المأثور عنهم^(ع) أولى.



السؤال:

ما الداعي الى التقيد والالتزام بكون الامام المعصوم^(ع) أعلم الأمة في كل شيء؟

ولماذا لا نخصص ذلك بخصوص ما يتوقف عليه أمر الإمامة في إدارة البلاد وشؤون العباد؟

أم أن هناك أمراً ما في الإمامة ، يقتضي أن يكون الإمام ، هو الأعم من كل المأمومين بكل شيء؟

الجواب :

إذا كان الإمام مطاعاً لكل في كل شيء، فلا بد أن يكون أعلم من الكل في كل شيء، يعرف خطأ غيره، ولا يظفر بخطأ له، وهو معنى العلمية، مع الفضل بالمرجحات.



السؤال:

هل للقرآن بطن؟ وهل الروايات الواردة في ذلك صحيحة معول عليها؟ وما هو معنى البطن؟ وهل كل شيء ليس بظاهر يعد من الباطن؟ وأيضاً ما المعيار في عد الظاهر ظاهراً؟ إذ قد يظهر لواحد ولا يكون كذلك لآخر؟

هل يجوز تفسير القرآن بالبطن؟ ولن يجوز ذلك؟ وهل يعد هذا من التفسير بالرأي؟

الجواب :

أماً أنّ للقرآن تأويلاً، فالمنصوص في القرآن، أنه مخصوص بالراسخين في العلم.

وأماً الظهور المعلوم بالوضع اللغوي، أو بالقرائن التي يطلع عليها كل مجتهد متخصص، فهو مختلف باختلاف أنظار المجتهدين وأفهامهم.

وأما البطن والتأويل، فتختص معرفته بالأوحد الراسخ في العلم، ولهذا مراتب مختلفة.

والمعرفة المختصة بالنبي والوصي، هي معرفة كل القرآن ظاهراً وباطناً، وهذا معلوم فيهما.

فمن التأويل ما يطلع عليه الراسخون بمقدمات عديدة، دقيقة، عالية، يختص فهمها بهم، وبمن يعلمونه، ومنه معرفة النزول في جميع الآيات، والمحكم والمتشابه، والعام والخاص، والقرينة وذبيها في جميع القرآن.

وليس لغيرهم^(٤) دعوى هذه المعرفة الكاملة بالقرآن، بل القرآن دال على أنه تبيانٌ لكل شيء، والكل يعترفون بأنهم لا يرجون جميع ما يحتاجون إلى معرفته منه، غير من ذكرنا، أعني النبي والأوصياء سلام الله عليهم.



السؤال:

هل الرجعة أمرٌ مسلمٌ عند الفرقة المحقة الامامية؟

ما المقتضي لها؟ وما هو حكم الجاهل أو المنكر لها؟

الجواب :

الرجعة عندنا - يعني الشيعة الامامية - ثابتة، وانكار الثابت - اذا لم يكن من الضروريات - لا يوجب الكفر، وإن أوجب الخروج عن عقائد أهل الحق، أعني الشيعة الإمامية.

السؤال :

كيف تفسرون انتقام صاحب العصر والزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف، من ذراري أعداء أهل البيت^(ع)؟

وهل تزر وازرة وزر أخرى؟

هذا وقد ورد في بعض الاخبار إحياء بعض المنافقين، ممن تقدم في الصدر الاول من الاسلام، في زمان الامام صاحب الزمان^(ع)، أو غيره من الأئمة^(ع) في زمن الرجعة، لينتقم منهم في الدنيا .

فأى فائدة تترتب على هذا الانتقام؟ ألا يكفي انتقام الجبار المنتقم في الآخرة؟

وكيف صح تكليفهم ثانيةً بعد الاحياء، مع العلم بأنهم لا يؤمنون؟

الجواب :

انما ينتقم صاحب الزمان^(ع) من الذراري التابعين لآبائهم اعتقاداً وعملاً، المتظاهرين بالتبعية، العاملين بمقتضاها .

وشأنه (عجل الله تعالى) فرجه هو إظهار أحقية الحق وبطلان الباطل، فليس منه^(ع) ببعيد، ما ورد من إحياء بعض أهل النفاق ، وليس في هذا ما ينكره العقل .

وكذا اشتمال ذلك على الكرامة والمعجزة، فليس يحصى منه ومن آبائه^(ع) ما صدر - في هذا الشأن - منه ومنهم^(ع) .

والتعذيب في الدنيا لا يطردُ إغناؤه عن التعذيب في الآخرة، فإن التعذيب مختلفٌ باختلاف ما يعدَّبُ له، وقد يجتمعان في بعض المكلفين في بعض الأفعال .

وتكليف القادر المختار جائز عقلاً، وإن كان المكلف عالماً بعصيان المكلف .



السؤال:

هل يصح أن يتصف النبي بأي عيبٍ ولو كان جسمانياً؟ كما يروى عن موسى (ع) أنه كان يشكو علة في لسانه؟

الجواب:

يجوز - في مثل هذا - ما يحدث من الظالمين ككسر الاسنان، ولا يجوز ما لا يتمكن معه - النبي - من التبليغ ، كما لا يجوز ما فيه تنفُّر طباع الناس المبعوث اليهم النبي، على الانبياء وخاتمهم وآله الصلاة والسلام.



السؤال:

هل يصح كون النبي مشركاً قبل البعثة؟ وما المانع من هذا علماً أننا نرى بعض الاشخاص الذين أسلموا أو التزموا بالأحكام الدينية بعد فسقهم أو إلحادهم، أكثر تأثيراً في نفوس كثير من الناس؟

فهل يصح قياس هذا الامر على الانبياء (ع)؟

الجواب:

يستبعد عقلاً أن يكون كامل العقل مشركاً، إلا ما كان ظاهراً بحسب الصورة مع التقية. كما يستبعد عقلاً أن يكون من يتكلم في المهد - بل في بطن أمه - كلام حق، غير كامل العقل.



السؤال:

هل يجب في آباء النبي (ص) وأمهاته أن يكونوا مؤمنين؟ وهل هذا مطَّردٌ في الأئمة (ع) وباقي الاولياء (ع) أجمعين؟ وهل صحيح أنه لا يضر أن تكون بعض أمهات الأئمة عليهم السلام أم ولد؟

الجواب:

ثبت في الأئمة^(ع) أنهم كانوا في الأصلاب الشامخة والأرحام المطهرة، من دون أن يجب ذلك وجوباً عقلياً، بل إنهم^(ع) لعلّو مقاماتهم، وعدم مناسبة الأنوار المحضة مع الظلمات، كانوا كذلك.



السؤال :

هل أن علم النبي^(ص) او الإمام^(ع) بالأشياء من حوله فعلي؟ أم أنه معلّقٌ بمعنى: إن شاء علم؟

وعلى الأول، ما تأويل قوله تعالى: (لا تعلمهم نحن نعلمهم)؟ وقول الملائكة لإبراهيم^(ع): (نحن أعلم بمن فيها)؟ وكيف لم يعلم يعقوب^(ع) بمحل يوسف^(ع) طول مدة غيبته؟

وكيف خاف موسى^(ع) من الحيّة؟ وهل يصح وقوع الخوف من النبي^(ع)، وقد قال الله تعالى: (لا يخاف لدي المرسلون)؟ ولو أنه (ع) علم حقيقتها فما الموجب للخوف منها؟

وعلى أي شيء تحمل قصة موسى^(ع) والخضر^(ع)؟ ولماذا لم يعلم موسى^(ع) بتأويل ما لم يستطع عليه صبراً؟

وإذا اخترتم الشق الثاني، فكيف تصنعون بالروايات التي قد يأبى بعضها عن الجمع مع الطائفة الأولى، ومنها: أن الدنيا في يد المعصوم كالجوزة في كف أحدكم، وأن الإمام أمير المؤمنين^(ع) عنده علم المنايا والبلايا، وعنده تاريخ كل واحد من شيعته وأسمائهم، وما كان وما يكون الى يوم القيامة، وأنه أعلم بطرق السماء منه بطرق الأرض وغيرها؟.

الجواب :

جواب هذا مما يدق ويصعب فهمه على الافهام العادية، ولا يحرزُ العالم به الاذن في إظهار هذا لكل أحد.

فإن الجمع بين قوله تعالى: «إنما أنا بشر مثلكم» ولقد كانوا في أمورهم العادية كذلك، وما دلّ على أنهم أنوارٌ محضة، غير مفهوم على التفصيل للأذهان العادية.

فليس عليهم الا الإيمان والتسليم فيما لم يعلموا .

وليس مجهولاً على الكل معنى قوله(ع): «إذا شئنا علمنا» ولا إخبارهم بطلب الاطمئنان، وقوله(ع): «إنم أشكو بئّي وحزني الى الله»، وقوله(ع): «إنك لن تستطيع معي صبراً»، وقوله تعالى: «فأوجس في نفسه خيفةً موسى»، وأمثالها مما يطول تفصيله، بل لايناسب أوساط الاذهان، ولا يقنع في بيانه بالإجمال. ولعل الله يوفقنا على التدرج في التفهيم المقنع، وهو الهادي.

تمت أجوبة المسائل الشامية

المجموعة الثانية



أجوبة المسائل الكويتية

سماحة آية الله العظمى الشيخ بهجت ، حفظه الله ذخراً وعزاً للإسلام
وللمسلمين .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمام الهجمة الفكرية المنظمة، والخطوط الالتقاطية الهجينة التي تعمل -
عن قصد وغير قصد - لتشويه الفكر الاسلامي، والنيل من الاصاله والنقاء
الذي بقيت عليه الطائفة الشيعية المحققة، من خلال جهود حوزاتها العلمية
وجهاد علمائها، وببركة وجود المرجعية، هذا الحصن المنيع، والموقع المشمول.
بالعناية الخاصة لإمامنا وراعينا الحجة بن الحسن عليه آلاف التحية
والسلام.

رجعنا بل لجأنا اليكم في محاولة لبذل البديل الصحيح، وعرض الصورة
السليمة، التي تستقي العلم من أهله، وتطلب الحق ممن عرفه، فنواجه ما
يتناهب الساحة، من تشريق وتغريب المنحرفين عن معدن العلم وأهل بيت
الوحي، ونصح بعض ما يفسدون، وتتم الحجة على من يدعي الموضوعية
ويتلبس بالعلم ويثير - في الوقت نفسه - ما يشكك المؤمنين بعقائدهم ودينهم
وولائهم لأهل البيت عليهم السلام.

أرجو التكرم بالإجابة على هذه الاسئلة على نحو التفصيل مهما أمكن، اذ
نحن بصدد طبعتها ونشرها تعميماً للفائدة، وان لم يسع وقتكم الشريف
للإجابة المفصلة على كل الاسئلة، فأرجو سماحتكم اختيار بعضها، كما ننوّه
بإمكانية الرد بالفارسية، وان بوسعنا ترجمته .

السؤال:

ما هو حدُّ الغلو؟ وهل تصح عقيدة المؤمن إذا رأى أن للائمة صلوات الله عليهم مقاماً، لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل؟ وعموماً، إذا اعتقدنا بالمضامين التي جاءت في الزيارة الجامعة الكبيرة.

هل يشمل اللعن في الآية (يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يدها مبسوطتان)، القائلين: إن الله فوض الى الائمة^(ع) الاحكام الشرعية وشؤون الخلق والرزق....، مع إقرارهم وإذعانهم بأن كل ذلك من الله، وهبه لهم وفوضه اليهم، فهم يباشرون خلق الخلق ورزقهم وإنزال السحاب وإنبات الثمر... كما يباشر عزرائيل عليه السلام قبض الارواح عموماً؟
ماذا تعني الولاية التكوينية للائمة^(ع)؟ وهل تؤمنون بها؟ نرجو أن تذكروا دليلاً معتبراً على ذلك.

الجواب:

اللازم علينا الاعتقاد بالعقائد الخمسة، التي هي من ضروريات الدين أو المذهب الحق.

واللازم في غيرها الاعتقاد الاجمالي، بأن نعتقد فيهم صلوات الله عليهم ما يعتقدونه في أنفسهم عليهم السلام.
وإذا صح لواحد منا تفصيلُ شيءٍ من ذلك، فلا يتعداه اعتقاداً وعملاً والله الموفق.

وقد صح عنهم عليهم السلام قولهم: (نحن النمرقة الوسطى، إلينا يرجع الغالي، وبنا يلحق التالي).

وقد صح عنهم أيضاً مضمون ما نسب إليهم صلوات الله عليهم: (أنزلونا عن الربوبية)، وهي أول الاوائل وغاية الغايات (وقولوا فينا ما شئتم)، يعني ما يصدقه العقل والنقل المسلّم.

فعلينا التصديق لهم فيما علمنا، والتسليم اليهم فيما لم نعلم، كما علينا الاعتقاد الاجمالي في الثاني، والاعتقاد التفصيلي في الاول، والله هو الهادي.

السؤال:

في الكافي الشريف: إن الأئمة عليهم السلام يتوارثون كتاباً مختوماً أو خواتيم (ج ١ كتاب الحجة باب إن الأئمة^(٤)) لم يفعلوا شيئاً ولا يفعلون إلا بعهد من الله، يفتحها كل منهم ويمضي ما فيها، وإن الحسين^(٥) فتحها فوجد فيها: أن قاتل فاقتل وتقتل، وأخرج بأقوام للشهادة، لا شهادة لهم إلا معك ، فافعل، وأن زين العابدين^(٦) فتحها فوجد فيها أن اصمت وأطرق، وأن الباقر^(٧) فتح الخاتم الخامس فوجد فيه فسّر كتاب الله وصدّق أباك وورث ابنك واصطنع الامة... وهكذا .

تُرى، أين يقع ما يقوم به بعض الكتّاب، والمفكرين الاسلاميين من تحليل تاريخ الأئمة، واستنباط الآراء والمواقف من سيرتهم، حيث يعرضون الأمور في كتاباتهم وتحليلاتهم، على نحو يفهمه القارئ كتفسير للحدث وتعليل لعمل المعصوم؟

الجواب:

علم جوابه مما تقدم في جواب السؤال الأول.



السؤال:

مقولة: إن العقائد قضية عقلية، يجب أن يصل المكلف اليها مباشرة، فيعرف برهانها ويدعن له، لا أن يأخذها تقليداً، هل يشمل ذلك جميع أصولها دون تفصيلاتها؟ ماذا عن التفصيلات المختلف فيها؟
ما هو المرجع في تحديد الصحيح والأصح؟ هل تخضع للقواعد والعلوم التي تعالج فيها الأحكام الشرعية، فنرجع فيها الى المتخصص، أم أن لنا - كعوام - التعامل المباشر معها؟

الروايات التي تتحدث عن حدود علم الإمام - على سبيل المثال - هل لنا أن نرفضها، لأن الضرورة العقلية لا تقتضي وجوبها في الإمام، وأنها تفرض فيه مجرد العصمة عن الخطأ في التبليغ ليس إلا؟ أم علينا التسليم والإذعان والاعتقاد بها (إذا صحت سنداً وتمت دلالة)؟...

الجواب :

علم جوابه مما تقدم في جواب السؤال الاول.



السؤال:

هل يجوز للمثقف المطلع، أن يحدد الأفكار والمفاهيم الاسلامية، ويكون صاحب رأيٍ ونظرٍ في القضايا الاسلامية المختلفة (غير الاحكام الشرعية)؟ وهل يجوز لنا أن نأخذها عنه؟ أم أن ذلك يفتقر الى العلوم الحوزوية، ولا بد من مراجعة العلماء فيها؟

الجواب :

في أصول العقائد الخمسة، لا بد للمتمكن من تحصيل اليقين بالدليل، وفي غيرها لا بد للمكلف من التسليم، قبل تحصيل العلم على التفصيل.



السؤال :

هناك من ينكر فضائل الزهراء^(ع) ويقول: «إنها امرأة عادية مثل سائر النساء، غاية الأمر أنها جاهدت وعبدت الله تعالى فبلغت مقاماً عالياً، يمكن لغيرها من النساء أن تبلغه، إذا ما مضت على الطريق نفسه، وتوفرت لها الظروف نفسها».

ويقول: «لنجرب أن نجد أكثر من فاطمة في أكثر من موقع» !
ويشكك في مصائبها، وما جرى عليها من القوم، من كسر الضلع، وإسقاط الجنين، وكونها استشهدت إثر تلك الجرائم الفظيعة ... ؟
ما رأيكم في كل ذلك؟

الجواب :

من ينكر فضائل الاربعة عشر المعصومين صلوات الله عليهم، أو ينكر تفضيلهم^(ع) على الكل،
إن كان معانداً متعمداً في إنكاره، فهو ناصبٌ وخارجٌ عن الدين.

وإن كان جاهلاً غير قاصر، فيجب عليه التعلم، ويجب على العلماء التعليم.
ومن أقرَّ بالشهادتين، ولم يُعلمَ تَعَمُّدَهُ خِلافَهُمَا، فهو بحكم المسلمين.



السؤال:

الفقهاء العدول الجامعون لشرائط الفتوى والتقليد، والذين هم الأمناء على فقه آل محمد (ص)، هل هم أمناء على العقائد أيضاً؟
هل يصح أن يقول البعض:

«إنهم يؤيدون الخرافات والأساطير ويتبنونها مراعاةً للعوام، خوفاً منهم أو حرصاً على استمرار الإتصال بهم»؟

الجواب:

الاعتقاد بأصول العقائد الخمسة - والتي بعضها من ضروريات الدين، وبعضها من ضروريات المذهب الحق - شرط للإلتزام بالعلماء والرجوع اليهم، فلا يرجع الى العالم المشكوك منه ذلك.



السؤال:

يرجى بيان معنى العبارة الآتية التي وردت في دعاء رجب: «... أسألك بما نطق فيهم من مشيئتك، فجعلتهم معادن لكلماتك، وأركاناً لتوحيدك وآياتك ومقاماتك، التي لا تعطيل لها في كل مكان، يعرفك بها من عرفك، لا فرق بينك وبينهم إلا أنهم عبادك وخلقك»؟

الجواب:

تقدم ما يفهم منه ذلك.



السؤال:

يرى «البعض» أن معرفة الأئمة (ع)، ومقاماتهم، ومعجزاتهم، وأفضليتهم على الخلق أجمعين، ليس بالأمر المهم، وأنه نوع من الترف الفكري، لأن ما يجب الاهتمام به، هو مجرد تطبيق تعاليمهم، والعمل بإرشاداتهم، والاهتمام

بالجانب الاول يُشغِل، ويؤثر سلباً في الجانب الثاني...

فما هو رأيكم دام ظللكم ؟

الجواب :

الترقي في محاولة معرفة الائمة^(ع) بالطرق المعلومة، يستلزم الترقي في معرفة الله تعالى، وهو - يعني هذا الترقي - يوجد الازدياد في الإيمان والعمل لا النقص.

لكنه فوق المعارف الواجبة على الكل، وهو من الكمالات والفضائل، وليس من شروط الاسلام أو الإيمان، بل هو من مكملتهما.



السؤال:

جاء في كتاب العروة الوثقى ، فصل مكروهات الدفن، ما يلي: (السابع: تجديد القبر بعد اندراسه إلا قبور الانبياء والاصياء والصلحاء والعلماء... التاسع: البناء عليه عدا قبور من ذكر، والظاهر عدم كراهة الدفن تحت البناء والسقف... العاشر: اتخاذ المقبرة مسجداً إلا مقبرة الانبياء والائمة والعلماء... الحادي عشر: المقام على القبور إلا الأنبياء والأئمة).

ما هو الوجه في استثناء هذه القبور من المكروهات السابقة؟

وما هو رأيكم في الزخارف والتزيينات الموجودة في هذه المقامات؟

الجواب :

الكراهة - فيما ثبتت فيه الكراهة - تزول بالمرجحات.

بل ربما تتبدل الى الوجوب، كما إذا لزم من ترك التجديد أو التجصيص، انكشاف المؤمن وهتك حرمة.

واللازم في إثبات الكراهة ونفيها في الموارد المخصوصة، هو الإطلاع على الأحكام، بمراجعة كتب الفتوى للمقلد، ومراجعة كتب الاستدلال والأدلة للمجتهد.

وأما السيرة المستمرة في البناء على قبور الانبياء^(ع) والأوصياء^(ع)، والأقرب فالأقرب - وما في ذلك من المصالح، التي منها تعظيم الشعائر - فلا

ينبغي إنكارها (يعني السيرة) الا من غير المطلع، أو غير المؤمن بالمعنى
الاخص للايمان، بل الأعم أيضاً. والله الهادي.



السؤال:

ما هو تفسير قوله تعالى: « كلاً إذا بلغت التراقي وقيل من راق»؟ وما
معنى «راق»؟

هل تصححون ما جاء في بعض الروايات من النذب لقراءة بعض
الأدعية، أو اتخاذ الأحرار طلباً للأمان أو شفاء المريض، وما إلى ذلك؟
كيف التوفيق بينها وبين لزوم مراجعة الاطباء، واللجوء الى الاسباب
المادية الطبيعية في الاستشفاء؟

الجواب :

«وقيل من راق» أي وقال من حضره أهله: هل من راق، أي هل من
طبيبٍ شافٍ يرقيه ويداويه، فلا يجدون، كذا في مجمع البيان، ولعله يراد به
ما في قول الشاعر:

وإذا المنية أنشبت أظفاره ألفيت كل تميمة لا تنفع

وهو المناسب لما قبل الآية وما بعدها .

والأدعية المأثورة - دعاءً أو تعليقاً - لا بأس بها، وغير المأثور اذا صحَّت
مضامينه - بحيث يشملها اطلاق الدعاء والتوسل والتحصين - أيضاً كذلك، اذا
قرأ أو قيل برجاء المطلوبة وبراء التأثير في الأمور المشروعة.

والجمع بين مراجعة الاطباء من جهة، والنذب لقراءة الادعية والاحراز
من جهة أخرى، بالحمل على صورة اليأس، أو صورة (ع) عدم التمكن، أو
صعوبة مقدمات المراجعة ونحوها، وبهذا يرتفع الاشكال.



السؤال:

هل يصح القول في غير الانبياء^(ع) والأئمة^(ع) أنه معصوم، كالسيدة الحوراء زينب^(ع)، وأبي الفضل العباس^(ع)؟ وهل للعصمة مراتب؟

الجواب:

العصمة شرط المنصب في الانبياء^(ع) والاصياء^(ع)، فهي واجبة فيهم، لا أنها ممتعة في غيرهم. والشاهد أن كل واحد منا مكلف بترك المعاصي كلها، في كل حال وزمان الى آخر عمره، ولازم قسم منه العصمة، فهل يكون الكل مكلفاً بالمحال على غير الانبياء^(ع) والاصياء^(ع)؟ هذا وقد علم جماعة من الصالحين الصادقين من أهل البيت^(ع)، وسائر الكاملين صحة دعوى ترك جميع المعاصي.



السؤال:

حب أهل البيت^(ع) وبغض أعدائهم بحد ذاته - إذا لم ينجر الى عمل ولم يدفع الى عبادة - هل يفيد الإنسان؟

الجواب:

حب الله تعالى، وحب أنبيائه وأوصيائهم، وأوليائه، وبغض أعداء الله تعالى، وأوليائهم، هما أصل الطاعات، والعبادات متفرعةٌ عليهما. وهما - أي الحب والبغض - من الواجبات عقلاً وسمعاً، « وهل الدين إلاَّ الحب والبغض؟ » ومودة ذوي القربى هي أجر الرسالة المنصوص عليه في الكتاب العزيز.



السؤال:

ما هو قولكم في الرجعة؟ وهل يصح عدُّها من أصول الدين؟

الجواب:

الرجعة بعد الموت وظهور المهدي^(ع)، ثابتة محققة عند الشيعة الامامية،

ولا يعتنى بمخالفة غير المقتبس من أنوار أهل البيت(ع)، الذين هم أدرى بما في البيت، وإنما أمرنا النبي(ص) بالتمسك بحبلهم(ع).



السؤال:

حديث انعقاد نطفة الزهراء(ع)، والطعام الذي جيء به للنبي(ص)، واعتزاله خديجة... هل يتعلق بخلق روحها أم بدننا الشريف؟ وعموماً: هل يختلف عنصر وهيئة بدن المعصوم عن أبدان سائر الخلق؟ كيف كانوا يمرضون إذن؟ وكيف كان بعضهم شديد السمرة، وبعضهم بديناً كما في الروايات؟

وما مدى صحة ما يقال من الخصائص الجسمانية للمعصومين(ع)، من قبيل عدم النوم، والرؤية من الخلف كالرؤية من الأمام، وانطباع أثر القدم على الحجر كانطباعه على الرمل؟

الجواب:

ليس لازماً علينا التفتيش النظري في شيء من ذلك، والواجب هو التسليم في كل الأمور التي تصح عنهم. ولو أردنا التفصيل والتكميل، لزمنا مراجعة مآثرهم، وبياناتهم، ورواياتهم، ومراجعة تواريخ أحوالهم، وكراماتهم، لزيادة معرفتهم(ع)، المولدة لمعرفة الامور الواقعة في السؤال.

ويجري فيهم قوله تعالى: «قل إنما أنا بشرٌ مثلكم». نعم أجسادهم في غاية اللطافة القريبة من الروحية، حتى قيل في الصادق(ع): «لو قلت في واحد: إنه يتروح إذا شاء، ويتجسد إذا شاء، كان هو كذلك».

ويشهد بذلك كراماتهم المتواترة.



السؤال:

إذا كان أمير المؤمنين^(ع) قد منح بعض أصحابه، كرشيد الهجري، وسلمان الفارسي علم المنايا والبالايا،

فمن باب أولى أنه (ع) كان يحمل هذا العلم،
إذن كان (ع) يعلم بأجله ووقت منيته...

على ضوء ذلك: ما هي فضيلة أمير المؤمنين^(ع) في قضية المبيت على فراش النبي^(ص) ليلة الهجرة؟

وهكذا بروزه لعمر بن عبد ود يوم الخندق؟ وغير ذلك من مواطن تعرضه (ع) لحتفه؟

الجواب:

أمّا علمهم بالبالايا والمنايا، فمن طريق إطلاعهم (ع) على الغيب، وهو الطريق المخصوص بهم، وبأمثالهم من الانبياء^(ع) والاوصياء^(ع)، وبأوليائهم، والذي خصصهم بمعرفة ذلك، خصصهم بالإذن أو اللإذن في الإرادة أو الكراهة المخصوصتين.

فلكل أحد أجل محتوم لا ينفع الفرار منه، وهم يعلمون ذلك، وبهذا يمتازون عن غيرهم، وأجل غير محتوم ينفعهم الخروج عنه حتى بالصدقة ونحوها.

وعملهم في الاول - يعني في المحتوم الذي لا ينفع الفرار منه - هو عمل من لا يعلم، ويكون صادراً عنهم بحسب الوظيفة الدينية.



السؤال:

الحبال التي ألقاها السحرة أمام موسى^(ع)، هل انقلبت حقيقة الى شعابين؟ أم تراءى للناس ذلك؟

وهل يمكن لمثل ذلك أن ينطلي على الانبياء والائمة^(ع)؟

وما هي قصة «النفاثات في العقد»؟

الجواب :

عمل السحرة مبني على الخلاف في التحقيق أو التخيل الخاص،
المخصوص بأهل فن السحر.
ويرجع الى التفاسير في النفاثات في العقد .
وعمل أهل الإعجاز لا يتحصل الجامع فيه،
الا أن المعلوم أن عصا موسى^(ع) بدلّها الله تعالى ثعباناً، ثم أرجعها الى ما
كانت عليه سابقاً،
وطريقته تعرف من الكاف والنون، من الله الأمر بالإلقاء .
وفقكم الله وإيانا لمراضيه بمحمد وآله الطاهرين صلوات الله عليهم
أجمعين .



السؤال:

ما هو رأيكم في الشعائر الحسينية؟
وما هو الرد على القائلين بأنها طقوسٌ، لم تكن على عهد الائمة
الاطهار^(ع)، فلا مشروعية لها؟

الجواب:

مذكّرات مصائب الحسين^(ع) من تعظيم شعائر الله، وهي محبوبة لله
تعالى ولرسوله^(ص)، ما لم تكن حاصلةً بالمحرّم في نفسه .
وذلك ثابت بحسب الآثار، وبحسب سيرة أهل الحق،
ولا عبرة بعدم الثبوت عند الجاهلين أو المعاندين .
ويطرّد ذلك في مصائب سائر المعصومين^(ع) .
وعقد مجالس الحزن لحزنهم بذكر مصائبهم^(ع)، كعقد مجالس السرور
بذكر مسراتهم، ولا فرق بينهما . صلوات الله عليهم أجمعين، ولعنة الله على
أعدائهم الى يوم الدين .



تمت أجوبة المسائل الكويتية

المجموعة الثالثة



أجوبة المسائل العراقية

سماحة آية الله العظمى الشيخ بهجت دام ظلّه الشريف
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد تقديم وافر الإحترام والتقدير لسماحتكم، وبعد الابتهاال الى العلي
القدير أن يديم ظلّكم، ويمتّعنا بطول بقائكم، نأمل ان تفضلوا بالإجابة على
الاسئلة المدرجة، ولكم الأجر والثواب.



السؤال:

ما رأي الشارع المقدّس وعقيدة أهل بيت العصمة والطهارة بالمقولة التالية
المتعلقة بالحديث عن آية «قال رب اغفر لي ولأخي» (آل عمران/ ١٥١)؟ وما هو
حكم من يقول بها؟ وهل إن هذه المقولة تتفق مع عقيدة العصمة الإمامية؟
والمقولة هي: «ولكننا قد لا نجد مثل هذه الامور ضارّةً بمستوى العصمة،
لأننا لا نفهم المبدأ بالطريقة الغيبية التي تمنع عن الانسان مثل هذه الأخطاء،
في تقدير الامور، بل كل ما هناك أنه لا يعصي الله في ما يعتقد أنها معصية،
أمّا أنه لا يتصرف تصرفاً خاطئاً يعتقد أنه صحيح مشروع، فهذا ما لا
نجد دليلاً عليه،

بل ربما نلاحظ أن أسلوب القرآن في الحديث عن حياة الأنبياء، ونقاط
ضعفهم، يؤكد القول بأن الرسالية لا تتنافى مع بعض نقاط الضعف البشري
من حيث الخطأ في تقدير الامور»؟

الجواب :

أمّا عصمة الانبياء (ع) والأوصياء (ع)، فثابتة في علم الكلام، من غير فرق بين العصمة عن الخطأ أو الخطيئة.

واما الإستغفار فغير قابل للإنكار.

ومرجعه (اي الاستغفار) في حق غيرهم (ع)، الى طلب رفع آثار المعصية، وما يعم ذلك.

ومرجعه في حقهم (ع)، الى طلب دفع المعاصي عنهم، بالعصمة المانعة عن الوقوع فيها، أي المعصية.

والمعصية وإن كانت ممتعة في حقهم، إلا أن امتناعها بالغير، ولا ينافي ذلك، أن يكون تركهم للذنوب، واقعاً منهم باختيارهم،

ومن مبادئها (أي العصمة) كونهم . حدوداً وبقاءً . طالبين للحفظ من الله تعالى عن تلك المهالك،

ولا إشكال في شيء من ذلك عند العاقل المتأمل.



السؤال:

ما هو الحكم في المقولة التالية، التي أطلقت في تفسير الآية الشريفة :

«ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون» (الأعراف/١٥٩)؟

وما هو حكم من يقول بها من وجهة نظر عقيدة اهل البيت(ع)؟

فقد قال قائل بعد ان عرض لرأي العلامة الطباطبائي، القائل بأن

الهداية بالحق والعدل بالحق، لم يتيسر لغير النبي والإمام، قال:

«إن وصف هؤلاء القوم بأنهم يهدون بالحق وبه يعدلون، لا يفرض

العصمة في كل أقوالهم وأفعالهم، بأن لا يقعوا في الخطأ في شيء من ذلك،

بل يكفي في صدق هذا الوصف، ان يكون الحق هو المنهج الذي يسرون عليه

والقاعدة التي ينطلقون منها، في مسيرة الهداية والعدل، بعيداً عن كل

التفاصيل التي يمكن أن يقع الخطأ في تطبيقاتها العملية...»

الجواب :

العصمة غير ممتعة في حق غير الانبياء^(ع) والاوصياء^(ع)، والفرق بين (وجودها يعني العصمة) في حق هؤلاء^(ع)، وعدم وجودها في حق غيرهم، ليس انها ممتعة في حق غيرهم، فقد حكي عن جماعة من الصادقين، أنهم ادعوا ترك المعاصي في كل العمر، منهم زيد بن علي بن الحسين^(ع)، فقد نقلوا عنه أنه قال: «منذ عرفت يميني من شمالي ما عصيت الله»، ونقل مثل ذلك عن غيره. وأما الآية الهادية العادلة في قوم موسى^(ع)، فيمكن أن يكون لهم (يعني قوم موسى^(ع)) العصمة، أو لا يكون لهم سوى ملكة العدالة، التي هي أعم من العصمة، كما أن العصمة أيضاً لها مراتب، والعصمة عالية في حق الأنبياء أولي العزم.

وبعدها في الرتبة ما لسائر الأنبياء والأوصياء، وللنبي^(ص) والائمة^(ع) فوق ما لغيرهم. ويمكن أن يعبر عن المراتب، بأن منها: ما لو فرض وجود المانع، الداعي الى المعصية، في حد خاص من القوة، زالت معه. ومنها: ما لا يزول بهذا بل بأقوى منه. ومنها: ما لا يزول بالأقوى من هذا أيضاً، كما في أصحاب المناصب الإلهية من النبوة والوصاية والحمد لله.



السؤال:

ما رأيكم في مقولة من قال في عصمة الأنبياء ما يلي؟
وما هو حكم الشارع المقدس في عقيدته؟ ...
قال:

«إن من الممكن - من الناحية التجريدية - أن يخطئ النبي في تبليغ آية أو ينساها، في وقت معين، ليصحح ذلك، ويصوبه بعد ذلك، لتأخذ الآية صيغتها

الكاملة الصحيحة».

ثم قال معترضاً على العلامة الطباطبائي (رض)، في كلامه عن عصمة النبي (ص)، في تبليغ رسالته التي لا تتم إلا مع عصمته عن المعصية، وصونه عن المخالفة.. (الميزان ٢: ص ١٢٧ من الطبعة الجديدة) قال:

«ولكن قد ينطلق الفعل - من الانسان - على أساس الواقع العملي الذي قد يتحرك فيه، من خلال أوضاعه الشخصية الخاضعة لبعض النزوات الطارئة، بفعل الضغوط الداخلية أو الخارجية، الحسية أو المعنوية، فيتراجع عنها لمصلحة المبدأ الذي كان قد بينه للناس في موقع الوحي ونحوه، تماماً كما هي الحالة الجارية في سلوك المصلحين والرساليين - حتى الاتقياء منهم - في انحراف خطواتهم العملية على الخط الرسالي... إلخ...»

الجواب :

بعد الالتزام بالعصمة من الخطأ والخطيئة في حق الانبياء (ع) والاصياء (ع)، كما تحقق وثبت في علم الكلام، لا وقع لهذا الكلام المذكور في هذا السؤال.



السؤال:

ما هو رأيكم الشريف في من يقول معلقاً على آية أولى الأمر (النساء ٥٩)، في معرض تعقيبه على رأي «علماء الشيعة الامامية» الذين قالوا: «إن المراد بهم الأئمة الإثنا عشر المعصومين»... قال:

«إن الأمر بالإطاعة لا يفرض دائماً عصمة الشخص المطاع، بل ربما يكون وارداً في مجال التأكيد على حجية قوله،

كما في الكثير من وسائل الاثبات التي أمرنا الله ورسوله بالعمل والسير عليها، في الوقت الذي لا نستطيع التأكيد بأنها تثبت الحقيقة بشكل مطلق، وكما في الكثير من الاحاديث التي دلّت على الرجوع الى الفقهاء، الذين قد يخطئون وقد يصيبون في فهمهم للحكم الشرعي، وذلك انطلاقاً من ملاحظة التوازن بين النتائج الايجابية التي تترتب على الاتباع لهم، وبين النتائج السلبية.

وعلى ضوء هذا لا نستطيع اعتبار الامر بالطاعة، دليلاً على تعيين المراد من أولي الأمر بالمعصومين، بعيداً عن الأحاديث الواردة في هذا المجال». ثم قال:

«إن من الممكن السير مع الأحاديث التي تنص على أن المراد من اولي الأمر الائمة المعصومين، مع الالتزام بسعة المفهوم، وذلك على أساس الأسلوب الذي جرت عليه أحاديث أئمة أهل النبي^(ص)، في الإشارة إلى التطبيق بعنوان التفسير، للتأكيد على حركة القرآن المستقبلية في القضايا الفكرية والعملية الممتدة بامتداد الحياة... الخ»

الجواب :

ولي الأمر لا يكون فاسقاً يقيناً، فلا بد فيه من ملكة العدالة، وعليه فتعين تعيين المعصوم بالإضافة الى غيره من العدول، كتعيين تعيين النبي^(ص) بالإضافة الى غيره من العقلاء عقلاً. والإتفاق واقع على أن لا عصمة في المتصدين للخلافة بعد النبي^(ص)، غير هؤلاء الإثني عشر (صلوات الله عليهم)، والنصوص - الدالة على أن المراد من أولي الأمر، هم الأئمة الإثنا عشر - تأكيدات لما في العقول.



السؤال :

ما رأيكم فيمن يقول عن الزهراء^(ع) وطبيعة ذاتها الشريفة، وكذا عن السيدة زينب^(ع)، وخديجة الكبرى^(ع) ومريم وامرأة فرعون^(ع)، ما نصه:

«وأذا كان بعض الناس يتحدث عن بعض الخصوصيات غير العادية في شخصيات هؤلاء النساء، فإننا لا نجد هناك خصوصية الا الظروف الطبيعية التي كفلت لهم إمكانات النمو الروحي والعقلي، والالتزام بالمستوى الذي تتوازن فيه عناصر الشخصية بشكل طبيعي في مسألة النمو الذاتي.. ولا نستطيع إطلاق الحديث المسؤول القائل بوجود عناصر غيبية مميزة، تخرجهن عن مستوى المرأة العادي، لان ذلك لا يخضع لأي إثبات قطعي؟»

الجواب :

مقامات الاشخاص من الرجال والنساء، تعلم بمراجعة التاريخ في أفعالهم. وأحوالهم ، ومراجعة النصوص الواردة في حقهم عن الصادقين^(ع)، من غير دليل يوجب تكذيبها أو ردّها، ولا يخفى ذلك على من له معرفة بالكتاب، والسنة الثابتة عن المعصومين^(ع).



السؤال:

ما هو رأيكم الشريف في من يردّ على الشيخ المفيد^(رض)، قوله باختيارية العصمة، لينصر مقولته في كون العصمة جبرية، فيقول ما نصّه:
«ان هذا الاسلوب في الحديث عن اختيارية العصمة، مع الالتزام بأنها ناشئة من فعل الله التكويني بنبيه أو وليه، لا يمثل إلاّ مفهوماً ينطلق من الجمع في الدليل، بين وجوب العصمة، ولزوم الاختيار، لا من دراسة دقيقة لنوعية الصورة الواقعية للجمع بين الأمرين».

ثم قال:

«إننا نتساءل ما هو المانع من اختيار الله بعض عباده، ليكونوا معصومين، باعتبار حاجة الناس اليهم في ذلك؟ وما هي المشكلة في ذلك انطلاقاً من مصلحة عباده؟

وإذا كان هناك إشكال من ناحية استحقاقهم الثواب على أعمالهم إذا لم تكن اختيارية لهم، فإن الجواب عليه، هو إن الثواب إذا كان بالفضل في جعل الحق للإنسان على الطاعة، لا بالاستحقاق الذاتي، فلماذا لا يكون الفضل بشكل مباشر؟ إذ لا قبح في الثواب على ما لا يكون بالاختيار، بل القبح في العقاب على غير المقدور؟»

ثم يقول: «إن الدراسات التفسيرية - الحديثة وغيرها - قد دأبت على تأويل الآيات الظاهرة في وقوع الذنوب من الانبياء^(ع)، بما لا يتنافى مع العصمة، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه، عن السر الذي جعل الأسلوب القرآني في الحديث عن الانبياء، يوجي بهذا الجو المضاد للفكرة، وكيف

يتحرك التأويل مع المستوى البلاغي للآية، لان المشكلة في كثير من أساليب التأويل الذي ينطلق من حمل اللفظ على خلاف ظاهره، أنه قد يصل الى الدرجة التي يفقد فيها الكلام بلاغته، الأمر الذي يتنافى مع الإعجاز القرآني...»

الجواب :

تقدم الجمع بين العصمة المانعة عن الذنوب من جهة، وبين كون فعل المعصية اختياراً، أي بإرادة ترك الذنوب ومبادئها .
وعلمه تعالى بتركهم للذنوب لا ينافي اختيارية تركهم لها .
كما أن علمه تعالى بطاعة المطيع ومعصية العاصي، لا ينافي الاختيار منهما، وكونهما مكلفين .



السؤال :

ما هو رأيكم الشريف في من يقول في آية سورة يوسف^(٤) «فهمتَّ به وهمَّ بها :
«إن مشاعر يوسف^(٤) قد تحركت باتجاه امرأة العزيز من واقع الضعف الإنساني.. فأدركه برهان ربه فاستخلصه من إرتكاب المحرم؟»

الجواب :

همُّ يوسف للمعصية تعليليٌّ لا فعلي كما هو واضح،
وكذا كل مؤمنٍ تاركٌ للمعصية ، إنما يحفظه الله بمرتبة يقينه،
وهو أمر مختلفٌ مراتبه في المعصوم وسائر المؤمنين .



السؤال :

ما هو رأيكم الشريف ، بمقولة من يرى نزول آية « عبس وتولى » متعلقاً بعبوس الرسول^(ص)، من مجيء عبد الله بن أم مكتوم ؟

الجواب :

تقدّم أن العصمة والحفظ بمباديهما اختياريان، وإن كانا معلومين في حق البعض.

والعدول في آية عبس وتولى الشريفة من الغيبة الى الخطاب، يوجب حمل أحدهما على الآخر.

فإن كان المضمون منافياً للعصمة العالية الواقعية، تعيّن حمل الخطاب على الغيبة، فال مورد حينئذ هو غير النبي (ص).

وإن لم يكن المضمون منافياً لهذه العصمة، أمكن العكس. وهو حمل الغيبة على الخطاب.

والرواية الخاصّة عن أهل البيت^(ع) تعيّن الأول دون الثاني، وهو الموافق لمرتكزات وعقائد أهل الحق أعزّهم الله تعالى.



السؤال:

إذا كانت كل هذه المقولات المتناقضة فيما بينها، صادرةً من شخص واحد، رغم أنها تتبع من اتجاهات فكرية متعددة، فهل يمكن لنا الاعتماد على ما يطرحه من آراء عقائدية أو فقهية؟

وما هو الموقف ممن يرون في ذلك تعمداً منه لتشكيك أبناء الطائفة بعقيدة العصمة؟ مدعين أنه لو كان يعتمد رأياً واحداً، لأمكن القول بأن رأيه مختص به، أما وقد لحظوا في ذلك اغترافاً من مشارب متعددة، بل ومتناقضة في ما بينها، راحوا يجاهدون هذه الأفكار أمام عامة الناس؟.

علماً أنه دأب على التحدث بمثل هذه المسائل في المجالس، والمحافل العامة، واستفاد لذلك من الراديو، والتلفزيون، والكتب والصحف، والمجلات، وسائر وسائل الاتصال العامة؟

الجواب:

إن كان التناقض معلوماً في الكلام، ولم يكن عدولاً الى الحق، بل كان صاحبه في كل مجلسٍ على رأي، فلا شغل لأحد به،

واللازم هو التوجه الى من لا تتناقض أقواله من العلماء، بل اللازم التوجه الى من لا تتناقض أقواله مع أفعاله، بعد إحراز سائر الشروط المطلوبة في من يرجع إليه في الأمور، والمستفادة من مثل قوله (ع): «وأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه، حافظاً لدينه، مخالفاً لهواه، مطيعاً لأمر مولاه، فللعوام أن يقلدوه».

والقضية السلبية مستفادة مفهوماً من الاثباتية المنطوقة^(١).



(١) يعني دام ظله: أنه إذا لم يكن متصفاً بواحدة من هذه الصفات، فليس للعوام أن يقلدوه، ولا أن يتوجهوا إليه أو يراجعوه.

السؤال:

ما رأيكم في مقولة من قال في الشفاعة ما نصه : (علماً أن العامية في الحديث متعلقة بنص الحديث):

«الشفاعة من أين تنطلق؟ على أساس أن هناك حالات ذاتية بين الناس، فنحن نستفيد من هذه الحالات الذاتية، التي تجعل لشخص موقِعاً عند شخص، باعتبار أنه إذا جاء إليه هذا الشخص محملاً بهذه المشاعر، فإن ذلك يغير رأيه ويبدل رأيه...»

بالنسبة الى الله ما له معنى هذا الكلام، ما في أحد له علاقة بالمعنى الذاتي مع الله، لأن الخلق كلهم خلق الله، ما له معنى أن يكون واحد اقرب إلى الله من خلال الذات، لأنه أنت يكون ابنك واحد أجمل، واحد أفضل، واحد أكثر عطفاً عليك، تقول: هذا أقرب إليّ، وهذا خدمني أكثر، هذا أعطاني أكثر... أما بالنسبة إلى الله تعالى الأعلم الأفضل الأقوى، كلهم مثل بعض...

الله هو الذي أعطاهم هذا المستوى من الجمال، هذا المستوى من القوة، هذا المستوى من الفضل في العلم. لكن هو يختار من يشفعه. ما في أحد يقدر يشفع بطبيعته،

الأنبياء ما عندهم لأنفسهم أساس لأن يبادروا بالشفاعة،

الأئمة الأولياء ما في مبادرة بالشفاعة، ليس هناك شيء ذاتي.

يعني أنت تروح تقول اشفع لي يا رسول الله، اشفع لي عند الله يا أمير المؤمنين، اشفعي لي يا فاطمة، صحيح،

لكن لا أمير المؤمنين ولا رسول الله، ولا فاطمة يقدرُوا يشفعوا إذا لم يشفّعهم الله،

وعندما يشفعون فإن الشفاعة لا تنطلق من عناصر ذاتية، والله هذا قريبي وهذا أحبه، وهذا نذر لي نذر، وهذا ذبح لي ذبيحة، وهذا عمل لي مولد، مثل هذه الأشياء التي نحن نصورها هنا.

نحن نعمل مع الأنبياء والأولياء من قبيل أطلعهم الفم تستحي العين. ما يصير أنا أذبح ذبيحتي للعباس، بكرة تقول له هذه ذبيحة، يعني لا بد أن تجاملني في هذا الموضوع. لا هناك أسس، «لا يشفعون إلا لمن ارتضى»، يعني يكرم الانبياء بأن يشفعهم فيمن جرت إرادته على أن يغفر لهم، يعني الله يريد أن يغفر للانسان يريد أن يدخل انسانا الجنة، فالله يريد أن يكرم نبيّه ويكرم وليّه، أي يكرمهما بأن يشفعا فيما أراد أن يكرمه وأراد أن يعفو عنه.

النبي والأئمة ليسوا وسائط الخلق الى الله، يعني ما يحتاج له واسطة. حكاية أنه نحن ما نقدر نخاطب الله، ما عندنا قابلية نحكي مع الله، بعض الجماعة العرفانيين والفلاسفة يحكون هذا الكلام، أنه نحن ما نقدر نحكي مع الله، أبدأ، ما في هناك بيننا وبين الله واسطة، الأنبياء والأولياء مش وسائط، دور الأنبياء إنما هم وسائط للهداية، هم وسائط بين الله وبين خلقه، يحملون لهم كلماته، شرائعه، ما يريد من هذا... ما في حجاب أبدا...؟

الجواب :

إنكار الوسائط ليس من الدين.
وجعل وساطة مثل النبي (ص) والأئمة (ع) لحاجة الله من الاغلاط .
والشفاعة ثابتة كثبوت الدعاء المستجاب .
والنبي (ص) والوصي (ع) مقبولة شفاعتهما، لان شفاعتهما إنما هي بإذنه تعالى، وهم لا يشفعون الا لمن ارتضى، وهم عالمون بالمأذون فيه والمرضى.



السؤال:

ما رأيكم بمقولة من يقول ما نصه:

«أنا من الناس الذين لا يرون الولاية التكوينية، لأنني أتصور أن كل القرآن دليل على عدم الولاية التكوينية، لأن القرآن يؤكد أن النبي (ص) لا يملك من أمره شيئاً إلا ما ملكه الله بشكل طارئ، يعني أن الله يريد أن يتصرف بهذا فيتصرف إن الأنبياء لا يملكون أن يقدموا أي شيء فيما يقترحه الناس، لو كان الأنبياء يملكون الولاية التكوينية لكان يمكن أن يستجيبوا لكل اقتراحاتنا؟»

وقال في مكان آخر عن الأنبياء والائمة (ع):

«أمّا الولاية على الكون، فهي ليست من شأنهم ولا من دورهم، لأن الله وحده هو الذي يملك الولاية الخالقية والفعلية على إدارة نظام الكون كله، وليس لأحد من خلقه شأن فيه، لا سيما إذا عرفنا أن الأنبياء لم يمارسوا الولاية التكوينية في أي موقع من مواقعهم، حتى في مواجهة التحديات التعجيزية، إلا في موارد الاذن الإلهي الخاص، بإصدار المعجزة هنا وهناك. فما معنى ولاية لا يستعملها صاحبها، حتى في دفع الضرر عن نفسه وحماية نفسه من الأخطار؟».

هل إن ذلك يتوافق مع مسلمّات الطائفة المحقّقة؟

الجواب :

إذا جاز للملائكة الولاية على الرزق والاماتة ونحوهما، من دون لزوم شرك، جاز للنبي والوصي مثل ذلك، من دون لزوم شرك أيضاً، بلا فرق بين الأمرين، لانتماء الأمور كلها الى مسبب الأسباب. وقد تحقق عندنا نزول الملائكة على الامام (ع) ليلة القدر في كل سنة، لما يرتبط بالحوادث التي ستقع في تلك السنة. ولا يلزم شرك بسبب هذا النزول، ولا بسبب من ينزلون إليه، وقد جرت سنة الله على التسبيبات، مع غناه ذاتاً، حتى عن التلفظ بـ قوله تعالى «كن».



السؤال :

ما هو رأي الطائفة المحقة فيمن يرى محسورية القضاء والقدر بالواقع الكوني دون الواقع الاجتماعي، إذ يقول في رده على الشيخ المفيد (رض) :

«إن مسألة القضاء والقدر لا تتصل بالأوامر والنواهي الصادرة من الله في التكاليف المتعلقة بأفعال عباده، بل هي متصلة بمسألة الواقع الكوني والانساني فيما أوجده الله وفعله، وقدره، وطبيعته بالدرجة التي يمكن للإنسان ان يحصل فيها على تصور تفصيلي واضح، للأسباب الكامنة وراء ذلك كله، في معنى الخلق وسببه وغايته»،

وقال في موضع آخر موضحا بما نصه :

«ليس هناك قضاء وقدر، الانسان هو الذي يصنع قضاءه وقدره، ولكن هناك حتمية تاريخية، وهناك حتميات سياسية، وهناك حتميات اقتصادية، إنك عندما تحدث الأنسان عن حتمياته، فمعنى ذلك أنك تعزله عن كل حركته، ولكن عندما يحدثك الله عن القضاء والقدر، فإنه يقول لك: إنك تصنع قضاءك وقدرك...».

إلى أن يقول:

«نحن لا نقول بأن الامر الواقع هو القضاء والقدر، الأمر الواقع هو شيء صنعه الآخرون، واستطاعت أن تحركه ظروف موضوعية معينة...»؟

الجواب :

ما له إضافتان، واحدة الى المكلف، وأخرى إلى المكلف، فهو خارج عن المقضيّات التي ليس لها الا اضافة واحدة الى الخالق تعالى، ولا فرق في هذين القسمين، بين الأمور الشخصية والامور الاجتماعية. ولا يمكن إنكار القسمين أعني: الأمور الاختيارية للمكلفين، وغيرها من المقضيّات.



السؤال:

ما هو رأي الشارع المقدس على المستوى الكلي فيمن يرى أن: القيم السماوية ليست مطلقة بل يقول:

«إن هناك حدوداً للقيم تنطلق من واقعية الانسان في حاجاته الطبيعية في الأرض»

وبعد أن يتحدث عن استثناءات تشريعية، كما في مسألة جواز الكذب في بعض الموارد، وحرمة الصدق فيها يقول:

«على هذا الأساس القيمة حتى في الاديان نسبية، القيمة الاخلاقية، ولهذا يقول الأصوليون: «ما من عام إلا وقد خص...»؟ .

الجواب:

لا يعرف لهذا الكلام معنىً محصلاً.

والعمومات في الأحكام العقلية غير قابلة للتخصيص،

بل إنما يجري فيها التخصص،

كالصدق الضار حيث يكون ظملاً قبيحاً،

والكذب النافع والمنقذ حيث يكون عدلاً حسناً.

وكذا يكون الاختلاف في خصوص تحقق الخلف في مقامٍ ما، لا في

بطلانه مع فرض تحققه.



السؤال:

ما هو رأي الشارع الكريم فيمن يرى أن الصراط أمر رمزي، فيقول:

«إن الكلمة لا تعبر عن شيء مادي، فلم يرد في القرآن الحديث عن

الصراط إلا بالطريق، أو الخط الذي يعبر عن النهج الذي يسلكه الانسان الى غاياته الخيرة أو الشريرة في الحياة،

وبذلك يكون الحديث عن الدقة في تصوير الصراط في الآخرة، كناية

عن الدقة في التمييز بين خط الإستقامة وخط الانحراف»؟

علماً أن حديث المعصوم (ع) كثير في مجال تشخيص عينية الصراط وتجسّمه..

الجواب :

لا وجه للعدول من الحقيقة إلى المجاز والكناية، بعد ورود السمع الصحيح بعينية الصراط، وإمكان العمل على وفق هذا المعنى الحقيقي. وإلا أمكن حمل معنى الجنة على الانبساط الروحي، ومعنى النار على الانقباض الروحي، ونحو ذلك مما يؤدي إلى إنكار الضروريات من غير داعٍ لا يكون داءً.

وقد دل السمع الثابت عن أهل البيت^(ع)، على أن استقامة الطريق في الاعتقاد والعمل في هذه النشأة، يسبب الاستقامة في العبور على الصراط المستقيم في الآخرة. كما دلَّ على أن الانحراف هنا مسبب للانحراف هناك، والوقوع في النار، عصمنا الله تعالى من الانحراف هنا، المولد للانحراف هناك، الموجب للوقوع في النار.



السؤال :

شكك أحدهم بالروايات الواردة في كون نور فاطمة^(ع) قد خلق قبل أن يخلق الله الأرض والسماء. ما رأيكم بذلك؟،
علماً أن التشدد السندي لا يخرج بعض الروايات من دائرة الإعتبار، كما نرى في رواية سدير الصيرفي، التي يذكرها الشيخ الصدوق في كتاب معاني الاخبار (ص ٢٩٦ باب نوادر المعاني ح ٥٣).

الجواب :

إنكار مراتب الوجود، ومراتب الممكنات، في المحسوسات والمعقولات، بعد ثبوتها ووضوحها في الأذهان السليمة غير المنحرفة، كانكار التدرج في الخلق، مع النص عليه في ستة أيام، لا طريق يرشد إليه، لا ثبوتاً ولا إثباتاً.



السؤال:

ما رأيكم بمقولة من يقول:

«إن الزهراء (ع) كانت أول مؤلفة وكاتبة في الإسلام» في إشارة منه إلى

مصحف فاطمة.. ثم أضاف يقول:

«كلمة المصحف يراد منها ما يكون مؤلفاً من صحف، يعني من أوراق ..

كانت تكتب فيه ما تسمعه من رسول الله (ص) من أحكام شرعية، من وصايا

ومواعظ ونصائح، وهذا الكتاب ليس موجوداً عندنا، بل كان موجوداً عند أئمة

أهل البيت (ع)»⁵.

علماً أن العديد من الروايات المعتبرة في الكافي وبصائر الدرجات،

تشير إلى أن المصحف من إملاء الإمام أمير المؤمنين (ع)، ومن كلام ملك كان

يتواصل مع الزهراء سلام الله عليها.

الجواب:

الظاهر أن مصحف فاطمة (ع)، وكتاب علي (ع)، موجودان عند الأئمة (ع) من

ولدها،

وأن المشتمل على الحوادث هو الاول، أعني مصحف فاطمة (ع)، والمشتمل

على الأحكام الشرعية هو الثاني، أعني كتاب علي (ع)،

وأن الملك واسطة في تبليغهما، وبيان ما فيهما من الوقائع والأحكام عن

الله تعالى.

وهذا المقدار لا شك فيه ثبوتاً ولا إثباتاً،

وتفصيل الكاتب والملي فيهما، يعرف بمراجعة كتب الاحاديث المعتبرة

عند الشيعة الامامية أعزهم الله تعالى..



السؤال :

ما رأيكم بمقولة من يقول:

«أنا لا أتفاعل مع كثيرٍ من الأحاديث التي تقول بأن القوم كسروا ضلعها

أو ضربوها على وجهها وما الى ذلك...»

وعندما سئل:

كيف نستثني ضلع الزهراء^(ع) مع العلم أن كلمة (وإن) التي أطلقها أصل

المهاجمة، أعطت الإيحاء؟

أضف إلى ذلك كيف نفسر خسران الجنين محسن؟

أجاب قائلاً:

«قلت: إن هذا لم يثبت ثبوتاً بحسب أسانيد معتبرة، ولكن قد يكون

ممكناً،

أما سقوط الجنين فقد يكون بحالة طبيعية طارئة.»

الجواب :

العاقل لا يحتاج في كل أمرٍ إلى قول يكون نصاً صحيحاً.

فإن إخفاء تشييعها^(ع)، والصلاة عليها، ودفنها ومدفنها^(ع)، يكشف عما

سبق وجرى عليها في الحياة، كشف المعلول عن علته، والتي هي غضبها^(ع).

المستلزم لغضب أبيها (ص)، الموجب لغضب الله تعالى.

فلا انتظار بعد ذلك لأي شيءٍ من العاقل المنصف .

بنت من أمٍ من حليلة من ويل لمن سنَّ ظلمها وأذاها



السؤال :

ما رأيكم بمن يقول:

«ثمة أناس في العراق كانوا يحتفلون في يوم عاشوراء بشرب الخمر

فأي حزن على الحسين عليه السلام عندما يصبح الانسان في غيبوبة؟ لقد

كان البعض يشرب الخمر ليلة العاشر من المحرم من أجل الإحماء؟»

الجواب :

حكي أن جماعة من الفساق افتخروا على معاصيهم،
فمنهم من افتخر بأنه زنى بالمحارم!
ومنهم من افتخر بأنه زنى في الكعبة!
ومنهم من افتخر بأنه صام العيدين، فقتله آخر، معللاً قتله له بقوله:
إنا كنا نريد اللذة، وانت تركت هذه اللذة عناداً لله تعالى!
فهل العاقل يحتج بشيء من هذه الأمور الصادرة من البهائم، إن كان ثمة
واقعية لهذه الحكايات.



السؤال:

ما هو رأي جنابكم الشريف في الشعار الحسيني، إن استوجب الإضرار
بالنفس في حالة اللطم العنيف، أو البكاء الشديد؟

الجواب :

يجوز من اللطم والبكاء، ما لم يكن فيه ضرر يوجب المرض ، وما لم يكن
فيه مخالفة للتقاة الواجبة، لدفع إيذاء المراقبين المعاندين للحق وأهله، من
أهل الضلال والإضلال،

بل يستحب لما فيه من التألم والحزن، من أعمال الذين يؤذون الله
ورسوله، في عترته وأهل بيته المعصومين المطهرين(ع)،

والا كان مطلق البكاء من خشية الله، أو الشوق إلى رضوانه تعالى، ضاراً
محرمّاً، وأهل الأديان الأصلية طراً على خلافه.

والحمد لله والصلاة على محمد وآله الطاهرين، واللعن على أعدائهم
أجمعين،

وقفنا الله وإياكم لصالح الأعمال.

أستدعي من جنابكم أن لا تكثرُوا الأسئلة المشتملة على الخطايات، التي
يمكن أن يأتي بمثلها الفريقان المتخاصمان،

بل تسأل سؤالاً عن نفس المطلب الإعتقادي أو العملي ، مع غاية الاختصار بلا بيان لأدلة الطرفين، لما في هذا من المنافاة لسائر الاشتغالات الواجبة على الحقيير العاجز .

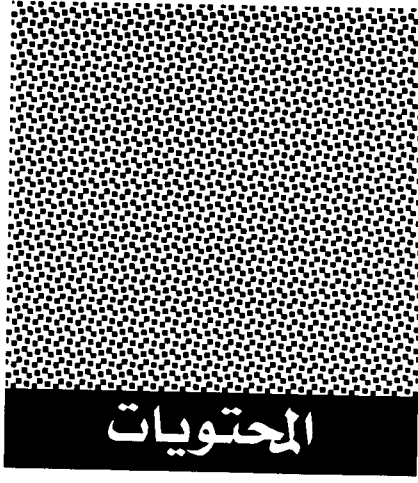
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في ٤ جمادى الآخرة ١٤١٧هـ

محمد تقي البهجة

تمت المسائل العراقية

«اللهم كن لوليك
الحجة بن الحسن،
صلواتك عليه وعلى آبائه، في
هذه الساعة وفي كل ساعة، ولياً
وحافظاً وقائداً وناصرأً ودليلاً
وعيناً، حتى تسكنه
أرضك طوعاً وتمتعه
فيها طويلاً».



المحتويات

٥ المقدمة	١ -
٩ أجوبة المسائل الشامية	٢ -
٢٥ أجوبة المسائل الكويتية	٣ -
٣٩ أجوبة المسائل العراقية	٤ -
٦١ ختام المسائل	٥ -

